

دراسة تحليلية بيئية لاقتصادية ومحددات إنتاج وتصدير التمور في مصر

حسام الدين محمد دسوقي إبراهيم (1) - سهام أحمد عبدالحميد هاشم (1) - محمد عبد الحميد ناصر (2)
(1) كلية الدراسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس (2) كلية الزراعة، جامعة عين شمس

المستخلص

تعد التجارة الخارجية أحد أهم مصادر التمويل، ويعتبر التصدير أداة لتحفيز الدول علي العمل فهو يمثل طوق نجاة نحو النهوض الاقتصادي لدول مثل مصر، وتعتبر تنمية الصادرات الزراعية المصرية أحد أهم أولويات ما تستهدفه الدولة في ظل الظروف الدولية الراهنة واستخدام الإجراءات التي تؤدي إلي تميزها عن منافسيها ورفع مستوي الجودة للسلع الزراعية وزيادة كفاءتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية ويعتبر التمر سلعة تصديرية ذات مستقبل كبير لمعظم دول العالم نظرا لأهميتها الغذائية بالإضافة الي دور نخيل البلح في المحافظة علي البيئة ومقاومة التصحر الأمر الذي جعل الدولة تهتم بإنشاء أكبر مزرعة تمر علي مستوي العالم في محافظة الوادي الجديد بأصناف مطلوبة بالأسواق الخارجية مما يحقق عائد اقتصادي كبير، ومن ثم استهدف البحث التحليل الاقتصادي والمحددات الإنتاجية والتصديرية للتمور في مصر وتم تقدير كفاءة أداء العملية التصديرية لصادرات مصر من التمور والممثلة في قوة التصدير خلال الفترة من (2006-2022) كما تبين وجود ميزة نسبية ظاهرية لصادرات التمور خلال تلك الفترة. ودراسة النصيب السوقي لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير التمور بالسوق العالمي وهي العراق، المملكة العربية السعودية، الامارات، تبين أن مصر تحتل المرتبة الحادية عشر في النصيب السوقي العالمي كمتوسط للفترة (2018-2022)، ودراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من التمور إلي أهم الدول المستوردة لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (2018 - 2022)، تبين ان معامل التركيز يعد مرتفعا وهو ما يعني أن حدوث أي تقلبات سعرية شديدة في قيمة وكمية التمور يترتب عليه آثار سلبية، لذلك أوصت الدراسة بضرورة العمل على فتح أسواق جديدة للتمور المصرية، الاهتمام بزراعة الأصناف عالية الجودة التي تلقى قبولا في الأسواق الخارجية .

الكلمات المفتاحية: معامل عدم الاستقرار، الميزة النسبية الظاهرة ، القوة التصديرية، النصيب السوقي، معامل التركيز الجغرافي.

المقدمة

تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد القومي المصري، وتتمثل أهمية هذا الدور في تأثيرها على التنمية الاقتصادية وخلق الطلب الخارجي على الصادرات الوطنية، مما يدفع عجلة التنمية نحو زيادة معدل نموها لتغطية حاجة الطلب المحلي والعالمي بما ينعكس على معدل التنمية الاقتصادية، كما تلعب التجارة الخارجية دوراً هاماً في توازن البنين الاقتصادي، كما أنها تعد وسيلة لسد عجز العرض السلعي من خلال الواردات، بما يؤدي إلى إحداث التوازن بين الطلب والعرض، وقد تقف التجارة الخارجية حائلاً دون حدوث التنمية الاقتصادية في كثير من الدول النامية بسبب جمود هيكل الصادرات وبطء نموها، وبالتالي ضعف الطلب العالمي عليها ومن ثم انخفاض معدل النمو في الناتج المحلي والذي يؤثر بدوره على معدل التنمية الاقتصادية.(حنان بهجت2020)

ويتميز نخيل البلح بقيمته الاقتصادية والغذائية في الناتج الأساسي لنخيل البلح هو التمر، الذي يستخدم في الاستهلاك المباشر كسلعة نهائية عالية القيمة الغذائية لما يحتويه من عناصر غذائية مثل الماء والمعادن والاملاح والفيتامينات والسكريات، هذا بالإضافة إلى الاستهلاك غير المباشر للمنتجات الثانوية للنخيل والتي تدخل في العديد من الصناعات التحويلية الهامة كصناعة الأخشاب والورق والليف والحبال والأعلاف بالإضافة إلى صناعة التمور

وهي الصناعة الأساسية لمنتجات نخيل البلح ، ويصنف نخيل البلح كأحد أنواع نباتات الفاكهة المعمرة التي تتميز بأهمية اقتصادية وإنتاجية عالية في الوطن العربي بوجه عام وفي مصر بوجه خاص. تتميز مصر بمناخ مناسب للعديد من الأصناف سواء الرطب أو نصف الرطب أو الجاف والتي تلائم الأذواق المختلفة من المستهلكين. هذا وتبلغ مساحة نخيل البلح في مصر حوالي 177.1 ألف فدان عام 2022 تمثل نحو 10.16% من إجمالي مساحة نباتات الفاكهة في مصر والبالغة حوالي 1742.63 ألف فدان، ويبلغ الإنتاج الكلي من التمور المصرية حوالي 1.85 مليون طن يمثل نحو 14.24% من إجمالي الإنتاج الكلي لمحاصيل الفاكهة والبالغ حوالي 12.99 مليون طن في نفس العام ويعتمد إنتاج التمور على تعداد الاناث المثمرة لنخيل البلح والبالغ حوالي 1.57 مليون نخله عام 2022. (نشرة الإحصاءات الزراعية 2022)

مشكلة الدراسة

على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بنخيل البلح من 85.19 ألف فدان عام 2006 إلى 177.1 ألف فدان عام 2022، وما يترتب على ذلك من زياده في الإنتاج الكلي من حوالي 1.33 مليون طن عام 2006 إلى حوالي 1.85 مليون طن عام 2022 مما جعل مصر تصل إلى المرتبة الأولى عالمياً من حيث إنتاج النخيل، والذي يمثل نحو 18.9% من إجمالي الناتج العالمي للتمور والبالغ 9.8 مليون طن عام 2022، وعلى الرغم من وجود الفائض في الميزان التجاري للتمور المصرية إلا أن حجم الصادرات الكلية للتمور المصرية قد تراجع في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، حيث احتلت مصر المرتبة الحادية عشر من الصادرات العالمية للتمور خلال الفترة (2018-2022). (FAO2022)

أهداف البحث

- استهدف البحث بصفة رئيسية دراسة تحليلية لاقتصاديات ومحددات إنتاج وتصدير التمور في مصر من خلال دراسة النقاط التالية حيث تعد هذه النقاط هي الأهداف الفرعية لتحقيق الهدف العام للبحث وهي:
1. الآثار البيئية لزراعة النخيل في مصر.
 2. دراسة الوضع الراهن لإنتاج التمور في مصر خلال الفترة (2006 - 2022).
 3. تقدير معاملات عدم الاستقرار لكل من الانتاج والصادرات من التمور المصرية خلال الفترة (2006 - 2022).
 4. تقدير أهم مؤشرات التجارة الخارجية للتمور المصرية خلال الفترة (2018-2022).
 5. تقديرالنصيب السوقي لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير التمور للسوق العالمي خلال الفترة (2018 - 2022).
 6. دراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (2018-2022)

الدراسات السابقة

هدفت دراسة (الششتاوي، جادو عام 2007) التعرف على أهم الدول المنتجة والمستهلكة للبلح في العالم وترتيب مصر بالنسبة لهذه الدول . كما تهدف أيضا إلى دراسة تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية في مصر وتقدير الوضع الراهن للتجارة الخارجية للبلح . وكذلك تقدير دالة الطلب الفردي علي البلح في مصر من ثم تقدير المرونة السعرية والدخلية. وأوضحت النتائج أن إنتاج العالم من البلح يتزايد سنويا بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 259 مليون طن، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 4.86%. كما تبين أن إنتاج مصر من البلح يتزايد بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 541.9 ألف طن، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو 3.15% خلال فترة الدراسة (1990-2006). وتبين من الدراسة أن المساحة المزروعة عالميا من النخيل تتزايد سنويا بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 0.089 مليون فدان، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.99% سنويا، في حين تتزايد مساحة مصر سنويا بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 2.125 ألف فدان، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 3.15% من المساحة في متوسط فترة الدراسة. وفيما يتعلق بالاستهلاك العالمي للبلح فقد اتضح أنه يتزايد بمقدار معنوي إحصائيا بلغ نحو 0.26 مليون طن، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي 4.73% من متوسط الاستهلاك البالغ نحو 5.5 مليون طن خلال فترة الدراسة. كما تبين أن عدد الإناث المثمرة في مصر تتزايد سنويا بمقدار معنوي إحصائيا قدر بنحو 390.58 ألف نخلة، في حين تزايدت الإنتاجية للنخلة بحوالي 0.95 كيلو جرام سنويا. وبينت الدراسة أن متوسط قيمة واردات البلح في مصر بلغ حوالي 0.3403 مليون دولار، بما يمثل حوالي 0.12% من متوسط قيمة واردات العالم من البلح خلال الفترة (1990-2006). بينما بلغ متوسط كمية واردات البلح بمصر حوالي 0.778 ألف طن، بما يعادل حوالي 0.16% من متوسط كمية واردات البلح علي مستوي العالم خلال نفس الفترة. بينما بلغ متوسط قيمة الصادرات من البلح في مصر حوالي 1.52 مليون دولار، بما يمثل حوالي 0.54% من متوسط قيمة الصادرات علي مستوي العالم .

استهدفت دراسة (صلاح الدين ، زكي 2017) دراسة العوامل المؤثرة علي إنتاج نخيل البلح بعينة الدراسة وتحليل تكاليف إنتاج نخيل البلح ودراسة التكاليف والهوامش التسويقية لمنتجاتي البلح والتجار المتعاملين به وصولا للمستهلك وتتمثل مشكلة الدراسة حيث يواجه إنتاج نخيل البلح في محافظة الشرقية العديد من المشاكل والعقبات والتي من أهمها تذبذب إنتاجية النخلة من عام لآخر وفقا للظروف الجوية مما ترتب عليه تقلبات موسمية في الأسعار يؤدي إلي انخفاض عائد المزارع الأمر الذي من شأنه التعرف علي الظروف الإنتاجية والتسويقية لمحصول نخيل البلح بمحافظة الشرقية

وأظهرت النتائج: ضرورة التوسع في زراعة البلح العامري وإنشاء مشاتل متخصصة وتوفير فساتل بأسعار منخفضة لمزارعي النخيل بالمنطقة، تدريب المزارعين وأسرههم علي العمليات الإنتاجية والتسويقية والتصنيعية لمحصول نخيل البلح، إنشاء جمعيات تسويقية بالمنطقة لخدمة المزارعين وتسويق محصول البلح بصفة خاصة .

هدفت دراسة أبو شامة (2018) التعرف علي أسباب الانخفاض في متوسط الإنتاج للنخيل في محافظة الوادي الجديد ويهدف البحث بصفة رئيسية لدراسة اقتصاديات إنتاج التمور في الوادي الجديد من خلال دراسة الوضع الراهن للإنتاج ودراسة دوال الإنتاج والتعرف علي الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية للمزارعين ودراسة أهم المشكلات الإنتاجية لمنتجاتي التمور بالوادي الجديد من اجل اقتراح مجموعة وأظهرت النتائج: أنه بالنسبة للمساحة المزروعة بالتمور في الوادي الجديد خلال فترة الدراسة من 2000/2015، فقد أخذت اتجاها عاما تصاعديا معنوي

إحصائيا بلغ مقداره 44 ألف فدان وبالنسبة لعدد 31.054 ألف نخلة وبالنسبة للإنتاجية الفدانية فقد أخذت اتجاهها عاما تصاعديا غير معنوي إحصائيا وبالنسبة للإنتاج الكلي من التمور فقد أخذ اتجاهها عاما تصاعديا معنوي إحصائيا بلغ مقداره نحو 2.47 طن، وقد أوصت الدراسة بما يلي: العمل علي دخول مزارع جديدة للنخيل في العملية الإنتاجية لكبر أعمار المزارع المنتجة للتمور، التوسع في ميكنة خدمة وزراعة وحصاد النخيل لتقليل الفاقد ونشر وتعميم الزراعة الآلية، العمل علي نشر الأصناف المتفوقة إنتاجيا والتوسع في زراعتها بهدف زيادة الإنتاج في وحدة المساحة، استخدام القنوات المبطنة في ري النخيل وتكرار استخدام تكنولوجيا تسوية الأرض بالليزر، توفير مستلزمات الإنتاج بالأسعار وفي الأوقات المناسبة.

هدفت دراسة عفيفي (2018) إلى التعرف علي الأهمية النسبية لمتوسط المساحة المزروعة وعدد الإناث المثمرة وإنتاج وإنتاجية أصناف التمور المختلفة داخل وخارج الوادي ودراسة تطور المتاح للاستهلاك والفاقد والمتبقي لغذاء الإنسان والغذاء الصافي ومتوسط النصيب السنوي من التمور وتقدير دالة الطلب الفردي علي التمور في مصر خلال فترة الدراسة. وأظهرت النتائج: ضرورة الاهتمام بجودة الإنتاج المحلي من التمور وحل المشكلات الإنتاجية، زراعة وإحلال أصناف جديدة محل الأصناف القديمة، زيادة فاعلية جهاز الإرشاد الزراعي في الاهتمام بعمليات الخدمة ، العمل علي حل المشكلات المتعلقة بتسويق التمور، استخدام تكنولوجيا الصناعات الغذائية في تصنيع التمور والمنتجات الغذائية التي تستخدم التمور ومنتجاتها في إنتاجها

هدفت دراسة الشعراوي وآخرون (2019) إلى إجراء حصر شامل لوحدات تجفيف وتعبئة التمور بواحة سيوه النصف آلية وتتسم تلك الصناعة بموسمية الإنتاج وذلك لتزامن فترات التشغيل بفترات الحصاد لمحصول البلح بالواحة والبالغ ثلاثة أشهر في المتوسط كما يهدف البحث إلي قياس مؤشرات التقييم المالي والاقتصادي في ظل الأوضاع القائمة الحالية والاحتمالات المتوقعة للتغيير في ظروف الاستثمار (تحليل الحساسية) وتقدير القيمة المضافة وتقدير كمية التعادل ومدى الأمان الإنتاجي والتسعييري ،حساب متوسط أجر العامل خلال الموسم، وأخيرا إنتاجية الجنيه، أجر وحدات التجفيف وتعبئة التمور بواحة سيوه خلال الموسم الإنتاجي 2019/2018. وأظهرت النتائج : إمكانية التوسع في إنشاء وحدات تجفيف وتعبئة التمور صغيرة السعة وكبيرة السعة مما يعني إمكانية التوسع المستقبلي فيها كما يعمل بها حوالي 160 عامل خلال فترة التشغيل بمتوسط أجر عامل للموسم بلغ نحو 29.1 ألف جنيه و 26.7 ألف جنيه علي الترتيب في حين بلغ متوسط أجر العامل في اليوم نحو 324 جنيه و 295 جنيه /عامل علي الترتيب كما أشادت النتائج إلي متوسط قيمة إنتاجية العامل في الموسم بلغت نحو 345 ألف جنيه و 755 ألف جنيه علي الترتيب بواحة سيوه الأمر الذي يهدف إلي ارتفاع إنتاجية العامل كلما زادت التقنية الإنتاجية للصناعات المستخدمة في وحدات تجفيف وتعبئة التمور وأوضحت النتائج أن متوسط تكلفة خلق فرص عمل لتلك الوحدات بلغ نحو 157.6 و 245.3 ألف جنيه / فرصة عمل علي الترتيب الأمر الذي يعزي إلي ارتفاع كثافة رأس المال المستثمر بالنسبة إلي عدد العمال بوحدات تجفيف وتعبئة التمور بواحة سيوه وتبين من الدراسة إمكانية تخصيص الاستثمار في وحدات تجفيف وتعبئة التمور صغيرة السعة وكبيرة السعة بواحة سيوه فقد حققت الوحدات الصغيرة والكبيرة معدلا موجبا لمتوسط صافي القيمة الحالية والذي قدر بنحو 12.99 و 29.94 مليون جنيه في المتوسط علي الترتيب وبالنسبة لمعيار معدل العائد الداخلي فقد بلغ 55.5% و 73.5% في المتوسط علي الترتيب الأمر الذي يهدف إلي أنه أعلي من تكلفة الفرصة البديلة المتاحة في المجتمع لاستثمار رأس المال البالغ نحو 16.25% أما بالنسبة لفترة استرداد رأس المال لتلك الوحدات بلغت نحو 1.6 سنة كما أشار معيار معدل العائد للتكلفة إلي أنه أكبر من الواحد

الصحيح لكافة وحدات تجفيف وتعبئة التمور بواحة سيوه الأمر الذي يعزي إلي أن مجموعة التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة .

هدفت دراسة مشيرة البطران (2020) تناول الوضع الراهن للإنتاج، وتناول بعض المقاييس المالية للإنتاج والتصنيع، وتناول قياس الكفاءة الاقتصادية للإنتاج والتصنيع. وأظهرت النتائج: تزايد معدل التغير للمساحة المزروعة بالنخيل، وعدد النخيل المثمر، وإنتاجية النخلة، والإنتاج الإجمالي الجمهورية بحوالي ٣.٠ %، ١.٩ %، ٠.٥ %، ٢.٤ % على الترتيب، انخفاض معدل التغير للإنتاج لبعض المحافظات الهامة المنتجة والتي تمثلت في أسوان، والشرقية بحوالي ١٦.١ %، ٠.٣ %، ٣.٨ % على الترتيب، مما قد يشير إلى انخفاض الإهتمام بالنخيل في بعض المحافظات سواء داخل الوادي الجديد أو خارج الوادي، تشير المقاييس المالية المرتفعة لإنتاج التمور إلى جدوى زراعة النخيل، تشير المقاييس المالية المرتفعة لتصنيع وتعبئة التمور إلى جدوى تصنيع وتعبئة مع الحساسية المرتفعة لانخفاض الإيرادات وارتفاع التكاليف، ووفقا لمفهوم العائد الثابت للسعة يمكن تحقيق نفس المستوى من إنتاج التمور باستخدام ٩٢ % من التوليفة الفعلية للموارد المستخدمة، ووفقا لمفهوم العائد المتغير للسعة يمكن تحقيق نفس المستوى من إنتاج التمور باستخدام ٩٧ % من التوليفة الكلية للموارد المستخدمة، كما أن المزارع عليها زيادة حجمها بحوالي ٥ % للإستفادة من وفورات السعة، وتحقيق الإستغلال الامثل للموارد. ولقد بينت الدراسة تحقق عائد منخفض من المزارع، والمصانع الكفاءة الاقتصادية الكاملة، مما يشير إلى عدم استفادة باقي المزارع، والمصانع من اقتصاديات السعة. بالإضافة إلى وجود إسراف في استخدام بعض الموارد سواء في الإنتاج أو التصنيع.

الإطار النظري لبعض مفاهيم الدراسة

أولاً: الآثار البيئية لزراعة النخيل في مصر:

يعتبر النخيل من أهم محاصيل الفاكهة التي يمكن الإستفادة منها اقتصاديا في إمكانية التصدير والتصنيع وزيادة الدخل الأسرى في مناطق إنتاجه في مصر، والنخيل شجرة تتناسب كل أنواع الأراضي، فتزرع بالأراضي الرملية والأراضي الجيرية، وتنمو في الأراضي الملحية، كما تلعب أشجار النخيل دورا هاما في تطويع البيئة الصحراوية الجافة ومكافحة التصحر، لما لها من خصائص وصفات تركيبية تعطيها قدرة على مجابهة و تحمل ظروف الحياة في المناطق الصحراوية، بالإضافة إلى أنه يمكن الإستفادة منها في جعلها أشجار ظل ومصدات للرياح وتثبيت الكثبان الرملية، وحماية الزراعات الأخرى علاوة على أهمية ثمار نخيل البلح ومنتجاته المتعددة والمتنوعة. (عبدالحفيظ، 2014) .

لذلك تعتبر أشجار النخيل من الأشجار المحسنة والصديقة للبيئة، حيث تستهلك النخلة البالغة ما يقرب من 100 كجم كربون سنويا، كما تمتلك قدرة اختيارية عالية بمنطقة الجذور تمكنه من التعامل عدد من الإجهادات البيئية والتغلب عليها (مثل الملوحة التي تصل إلى 6 آلاف جزء في المليون، مع العلم أن نخيل البلح من النباتات رباعية الكربون وهي الأقدر في عملية التمثيل الغذائي والاستفادة من الزيادة الحادثة في نسب ثاني أكسيد الكربون في الجو، وتحمل أشجار النخيل قلة المياه وتظل منتجة لثمار صالحة للاستهلاك وإن كانت أقل جودة ولكن نتيجة التغيرات المناخية الحادثة حالياً والمتوقعة مستقبلاً فإن بعض المناطق المناسبة مناخياً حالياً لزراعة نخيل التمر ستصبح غير مناسبة مستقبلاً، وبالمقابل ستصبح بعض المناطق غير المناسبة في المناخ الحالي مناسبة مستقبلاً لزراعات النخيل،

لذلك من المتوقع أن تشهد بعض البلدان تدهوراً اقتصادياً وغذائياً في مجال إنتاج التمور. ومما لاشك فيه إن الإنتفاع بأشجار نخيل البلح قد شهد تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح كل جزء من أجزاء شجرة نخيل البلح يمكن الاستفادة منه في صنع العديد من المنتجات اللازمة للأغراض الغذائية والمنزلية والزراعية والصناعية، فضلاً عن كونها مصدراً للدخول وتوفير فرص للعمالة، وعليه تصبح الدعوة إلى النهوض بهذا المحصول والعمل على تحسين إنتاجه وتسويقه في مصر بصفه عامه مطلباً حيوياً، خاصة أن مصر تعتبر في مقدمة الدول المنتجة لهذا المحصول، هذا إلى جانب أهميته الاقتصادية

- **الاستقرار النسبي الكمي والقيمي والسعري للصادرات:** يوضح معيار استقرار كمية الصادرات من محصول معين درجة الوفاء بمتطلبات التصدير، كما يعتبر دليلاً على الحفاظ على الأسواق الخارجية للصادرات المصرية، والاستمرار فيها وعدم تحول المستوردين في الدول المصدر إليها إلى أسواق دول أخرى منافسة لمصر، تكون أكثر قدرة على الوفاء بمتطلبات التصدير. ولقد استخدمت طريقة النسبة المئوية لمتوسطات الانحرافات Average Percentage Deviation Method في حساب معامل عدم الاستقرار والتي يتم تطبيقها وفقاً للمعادلة. (الملاح 1982)

$$St = \frac{|Y_t - \hat{Y}_t|}{\hat{Y}_t} \cdot 100$$

حيث أن:

St = معامل عدم الاستقرار الكمي / السعري للمحاصيل موضع الدراسة.

Yt = ترمز إلى القيمة الفعلية للمتغير موضع الدراسة.

\hat{Y}_t = ترمز إلى القيمة المقدرة للمتغير موضع الدراسة.

ويعبر المتوسط الهندسي لهذه النسبة عن معامل عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة، فإذا كانت قيمة هذا المعامل مساوية للصفر فإن ذلك يعني ثبات أو استقرار الظاهرة المحسوبة، وكلما زادت قيمة هذا المعامل فإن ذلك يعني زيادة درجة عدم الثبات.

- **الميزة النسبية الظاهرية:**

تقاس الميزة النسبية الظاهرية من خلال المعادلة (الملاح 1982)

$$\text{الميزة النسبية} = \frac{\text{قيمة صادرات التمور المصرية} \div \text{قيمة الصادرات الزراعية المصرية}}{\text{قيمة صادرات التمور العالمية} \div \text{قيمة الصادرات الزراعية العالمية}}$$

ويكون للدولة ميزة نسبية ظاهرية في نشاط معين إذا كانت قيمة مؤشر الميزة النسبية أكبر من الواحد الصحيح، وبالعكس لا يكون للدولة ميزة نسبية إذا كانت قيمة مؤشر الميزة النسبية أقل من الواحد الصحيح.

- **مؤشر النصيب السوقي:** يستخدم مؤشر النصيب السوقي Market Share لقياس التنافسية على المستوى السلعي بالنسبة لإجمالي العالم، وبالتالي يبين مدى كفاءة العمليات التسويقية، ويعتبر ارتفاع قيمة هذا المؤشر احد الأهداف الرئيسية لعملية توسيع حجم المبيعات الخارجية لأية دولة.

- **معامل التركيز الجغرافي:** يستخدم هذا المعامل في قياس درجة التركيز الجغرافي، وذلك من خلال تقدير معامل جيني -هيرشمان في الصورة الملاح (1982):

$$C_{jx} = \sqrt{100 * \sum [X_{ij} \div x_i]^2}$$

حيث:

C_{jx} معامل التركيز الجغرافي

X_{ij} صادرات الدولة (i) من السلعة (x) الي الدولة (i)

x_i اجمالي صادرات الدولة (x)

ويصل هذا المعامل الي أقصى قيمة له وهي 100% في حالة ما إذا كانت السلعة تصدر الي دولة واحدة فقط من دول العالم، بينما تقل قيمة هذا المعامل كلما توزعت الصادرات من السلعة على عدد أكبر من دول العالم، يعد معامل جيني هيرشمان مرتفعاً إذا كان أكبر من 40% (الملاح 1982) وهو ما يعد مؤشر على زيادة احتمال تعرض صادرات التمور المصرية لمخاطر الأسواق العالمية مما يؤدي إلى تذبذب وعدم استقرار الصادرات المصرية من هذا المحصول

إجراءات البحث

منهج البحث:

من أجل تحقيق منهج البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتكوين الإطار النظري للبحث والنتائج العملية تحليل البيانات واستخدام بعض المعايير الإحصائية الوصفية والكمية والقياسية المتمثلة في المتوسط الحسابي والأهمية النسبية ومعامل جيني هيرشمان للتركيز، معامل عدم استقرار، ونماذج الاتجاه الزمني العام الخطي لدراسة اتجاهات التغير للظواهر الاقتصادية موضع البحث، وكذلك استخدام بعض مؤشرات القدرة التنافسية كمؤشر للميزة النسبية الظاهرة، والنصيب السوقي، ومؤشر قوة التصدير وغيرها من العلاقات الإحصائية موضع التحليل في تلك الدراسة.

كما اعتمد البحث بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها الجهات الحكومية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، وبيانات الإدارة المركزية للبياتين والمحاصيل الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وبيانات البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وبيانات التجارة العالمية، بالإضافة إلي البحوث والدراسات والدوريات والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

نتائج البحث ومناقشتها

أولاً - الوضع الراهن لإنتاج التمور في مصر:

1- تطور المساحة المزروعة بالنخيل في مصر: بدراسة تطور المساحة المزروعة من نخيل البلح في مصر خلال الفترة من (2006-2022)، اتضح من الجدول رقم (1) أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 85.19 ألف فدان عام 2006، وحد أقصى بلغ حوالي 177.10 ألف فدان في عام 2022، وقد بلغ المتوسط العام للمساحة المزروعة خلال نفس الفترة حوالي 110.54 ألف فدان.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام للمساحة المزروعة من نخيل البلح في مصر خلال تلك الفترة تبين من الجدول رقم (2) بالمعادلة رقم (1) أنها قد تزايدت بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 4.21 ألف فدان يمثل نحو 3.81%، من متوسطها خلال فترة الدراسة، وقد بلغ قيمة معامل التحديد (R^2) نحو 0.787 بمعنى أن المتغيرات التي يعكس آثارها عامل الزمن تفسر نحو 78.7% من التغيرات الحادثة في المساحة المزروعة بالتمور في مصر خلال فترة الدراسة.

2- تطور أعداد الإناث المثمر من نخيل البلح: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) إلى أن عدد الإناث المثمرة في مصر خلال الفترة (2006-2022) أنها بلغ حوالي 11.888 مليون نخلة في عام 2006، في حين بلغ الحد الأقصى حوالي 15.710 مليون نخلة في عام 2022، في حين بلغ المتوسط العام لأعداد النخيل المثمر 13.305 مليون نخلة.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لأعداد النخيل المثمر في مصر خلال فترة الدراسة تبين من الجدول رقم (2) بالمعادلة رقم (2) أنها قد تزايدت بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 228.27 ألف نخلة، ومعدل تغيير بلغ 1.72%، كما تشير قيمة معامل التحديد (R^2) نحو 0.837 مما يعني أن 83.7% من المتغيرات الحادثة في أعداد النخيل المثمر ترجع إلى عوامل يعكسها عنصر الزمن

3- تطور إنتاجية النخلة (كجم/نخلة): تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلى أن متوسط الإنتاجية (كجم/نخلة) في مصر خلال فترة الدراسة بلغ الحد الأدنى حوالي 104.62 (كجم/نخلة) في عام 2009، في حين بلغ الحد الأقصى حوالي 117.61 (كجم/نخلة) 2022، في حين بلغ المتوسط العام للفترة حوالي 112.38 (كجم/نخلة).

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام المبينة في الجدول رقم (2) بالمعادلة رقم (3) تبين أنه يوجد زيادة معنوية إحصائية سنوية في إنتاجية النخلة بمقدار حوالي 0.461 (كجم/نخلة)، ومعدل تغيير 0.41%، وبلغ معامل التحديد (R^2) نحو 0.464 مما يعني أن 46.4% من المتغيرات الحادثة في إنتاجية النخلة ترجع إلى عوامل يعكسها عنصر الزمن

4- تطور الإنتاج الكلي من نخيل البلح: تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (1) إلى أن الإنتاج الكلي من نخيل البلح في مصر اخذ في التذبذب خلال فترة الدراسة (2006-2022) وتراوح بين الحد الأدنى له حوالي 1270.48 (ألف طن) في عام 2009، في حين بلغت الحد الأقصى حوالي 1847.63 (ألف طن) في عام 2022، في حين بلغ المتوسط العام لتلك الفترة 1498.05 (ألف طن).

جدول (1): تطور بعض المحددات الإنتاجية للنخيل بمصر خلال الفترة (2006 - 2022)

السنوات	المساحة المزروعة (ألف فدان)	النخيل المثمر (ألف نخلة)	متوسط الإنتاجية (كجم/نخلة)	الإنتاج الكلي (ألف طن)
2006	85.19	11888.00	111.77	1328.72
2007	86.79	12039.00	109.12	1313.70
2008	87.69	12183.00	108.85	1326.13
2009	87.92	12143.00	104.62	1270.48
2010	99.87	12177.00	111.10	1352.95
2011	99.17	12262.00	112.02	1373.57
2012	100.92	12435.00	116.49	1448.51
2013	90.29	12296.50	108.04	1328.47
2014	104.85	12827.20	114.21	1465.03
2015	115.61	14956.33	112.66	1687.92
2016	118.44	13618.17	113.76	1549.26
2017	119.70	13625.32	113.18	1542.11
2018	113.22	14093.27	110.95	1563.69
2019	117.07	14379.65	114.36	1644.42
2020	134.13	14865.63	115.07	1710.60
2021	141.26	14681.13	116.72	1713.61
2022	177.10	15710.25	117.61	1847.63
المتوسط	110.54	13304.73	112.38	1498.05
أقل قيمة	85.19	11888.00	104.62	1270.48
أكبر قيمة	177.10	15710.25	117.61	1847.63

المصدر: - وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

جدول رقم (2): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور بعض المحددات الإنتاجية للنخيل بمصر خلال الفترة (2006 - 2022)

رقم المعادلة	الظاهرة	النموذج	المعادلة	معامل التحديد (R ²)	قيمة (F) المحسوبة	المتوسط	مقدار التغير	معدل التغير %
(1)	المساحة المزروعة (ألف فدان)	خطي	$\hat{Y} = 72.68 + 4.21 B_x$ (7.45)**	0.787	**55.51	110.54	4.21	3.81
(2)	النخيل المثمر (ألف نخلة)	خطي	$\hat{Y} = 11250 + 228.27 B_x$ (8.78)**	0.837	**77.00	13304.73	228.27	1.72
(3)	متوسط الإنتاجية (كجم/نخلة)	خطي	$\hat{Y} = 108.24 + 0.461 B_x$ (3.61)**	0.464	**12.99	112.38	0.461	0.41
(4)	الإنتاج الكلي (ألف طن)	خطي	$\hat{Y} = 1210.5 + 31.95 B_x$ (9.64)**	0.845	**81.69	1498.05	31.95	2.13

حيث: \hat{Y} تشير إلى القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة خلال الفترة (2006 - 2022) .

B_x = تشير إلى الزمن (1 ، 2 ، 3 ، .. ، 17) . القيمة بين القوسين قيمة (ت) المحسوبة .

** معنوي عند مستوى معنوية 0.01 ، * معنوي عند مستوى 0.05

المصدر: حسب من بيانات جدول رقم (1) .

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام المبينة في الجدول رقم (2) بالمعادلة رقم (4) تبين أنه توجد زيادة معنوية إحصائية في الإنتاج الكلي بلغت حوالي 31.95 (ألف طن)، ومعدل التغيير بلغ حوالي 2.13%، في حين بلغ مقدار معامل التحديد (R^2) نحو 0.845 مما يعني أن 84.5% من المتغيرات يعكسها عنصر الزمن
ثانياً: مؤشرات التجارة الخارجية للتمور المصرية:
أولاً-تطور كمية وقيمة وسعر الصادرات العالمية من التمور:

1- تطور كمية الصادرات العالمية من التمور: دراسة كمية الصادرات العالمية من نخيل البلح خلال الفترة من (2006-2022)، اتضح من الجدول رقم (3) أنها تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالي 469.69 ألف طن عام 2006، وحد أقصى بلغ حوالي 1880.23 ألف طن في عام 2021، وقد بلغ المتوسط العام 1130.54 ألف طن خلال نفس الفترة.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية الصادرات العالمية من نخيل البلح في خلال تلك الفترة تبين من الجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (1) أنها قد تزايدت بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 57.01 (ألف طن)، ومعدل تغيير بلغ حوالي 6.63% في حين بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 0.826 بمعني أن العوامل التي يعكس تأثيرها عامل الزمن تفسر نحو 82.6% من المتغيرات الحادثة في كمية الصادرات العالمية من التمور خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (3): تطور كمية وقيمة وسعر الصادرات العالمية من التمور خلال الفترة (2006 - 2022)

السنوات	كمية الصادرات العالمية (ألف طن)	قيمة الصادرات العالمية (مليون دولار)	سعر التصدير العالمي (دولار/طن)
2006	469.69	435.90	928.07
2007	871.59	623.00	714.78
2008	943.45	692.29	733.79
2009	659.80	607.65	920.95
2010	667.34	777.42	1164.95
2011	711.25	904.27	1271.38
2012	765.29	877.44	1146.54
2013	826.05	995.06	1204.60
2014	1369.58	1441.14	1052.25
2015	1276.00	1271.02	996.10
2016	1415.12	1454.57	1027.88
2017	1354.97	1662.10	1226.67
2018	1451.32	1906.68	1313.76
2019	1331.54	2005.60	1506.23
2020	1510.03	2030.38	1344.60
2021	1880.23	2328.92	1238.64
2022	1715.95	2158.78	1258.06
المتوسط	1130.54	1304.25	1120.54
أقل قيمة	469.69	435.90	714.78
أكبر قيمة	1880.23	2328.92	1506.23

المصدر: الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة <https://www.fao.org>

2- تطور قيمة الصادرات العالمية من التمور: بدراسة قيمة الصادرات العالمية من نخيل البلح خلال الفترة من (2006-2022)، انضح من الجدول رقم (3) أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 435.90 مليون دولار عام 2006، وحد أقصى بلغ حوالي 2328.92 مليون دولار في عام 2021، وقد بلغ المتوسط العام 1304.25 مليون دولار خلال نفس الفترة.

ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات العالمية من نخيل البلح خلال تلك الفترة تبين من الجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (2) أنها قد تزايدت بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي 120.01 مليون دولار، ومعدل تغيير حوالي 9.20%، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 0.959 بمعنى أن العوامل التي يعكس تأثيرها عامل الزمن تفسر نحو 95.9% من التغيرات الحادثة في قيمة صادرات التمور العالمية

جدول رقم (4): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور كمية وقيمة وسعر الصادرات العالمية من التمور خلال الفترة (2006 - 2022)

رقم المعادلة	الظاهرة	النموذج	المعادلة	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	المتوسط	مقدار التغير	معدل التغير %
(1)	كمية الصادرات العالمية (ألف طن)	خطي	$\hat{Y} = 455.42 + 75.01 B_x$ (8.45)**	0.826	**71.34	1130.54	75.01	6.63
(2)	قيمة الصادرات العالمية (مليون دولار)	خطي	$\hat{Y} = 224.2 + 120.01 B_x$ (18.78)**	0.959	**352.7	1304.25	120.01	9.20
(3)	سعر التصدير العالمي (دولار/طن)	خطي	$\hat{Y} = 835.67 + 31.65 B_x$ (4.35)**	0.558	**18.92	1120.54	31.65	2.82

حيث : = \hat{Y} تشير إلى القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة خلال الفترة (2006 - 2022) .
 B_x = تشير إلى الزمن (1 ، 2 ، 3 ، ... ، 17) . القيمة بين القوسين قيمة (ت) المحسوبة ..

** معنوي عند مستوى معنوية 0.01 ، * معنوي عند مستوى 0.05

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (1) .

3- تطور سعر التصدير العالمي من التمور: بدراسة سعر التصدير العالمي من النخيل خلال نفس الفترة، انضح من الجدول رقم (3) أنها تراوحت بين حد أدنى 714.78 (دولار/طن) في عام 2007، وحد أقصى بلغ حوالي 1506.23 (دولار/طن) في عام 2019، وقد بلغ المتوسط العام 1120.54 (دولار/طن) خلال نفس الفترة. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لسعر التصدير العالمي من نخيل البلح خلال تلك الفترة تبين من الجدول رقم (4) بالمعادلة رقم (3) أنها قد تزايدت بمقدار سنوي معنوي إحصائيا بلغ حوالي 31.65 ، يمثل نحو 2.82% من متوسطه خلال فترة الدراسة في حين بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 0.558 بمعنى أن العوامل التي يعكس تأثيرها عامل الزموني يؤثر بنسبة 55.8%

ثانياً - تطور كمية وقيمة وسعر الصادرات المصرية من التمور:

1- تطور كمية الصادرات المصرية من التمور: بدراسة كمية الصادرات المصرية من نخيل خلال الفترة من (2006-2022)، اتضح من الجدول رقم (5) أنها تراوحت بين حد أدنى 4.70 ألف طن عام 2007، وحد أقصى بلغ حوالي 54.17 ألف طن في عام 2022، وقد بلغ المتوسط العام 22.50 ألف طن خلال نفس الفترة. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لكمية الصادرات المصرية من نخيل البلح خلال تلك الفترة تبين من الجدول رقم (6) بالمعادلة رقم (1) أنها قد تزايدت بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.97 (ألف طن) ومعدل تغيير بلغ حوالي 8.76%، في حين بلغ معامل التحديد (ر²) نحو 0.542 بمعنى أن العوامل التي يعكس تأثيرها عامل الزمن يؤثر بنسبة 54.2%

2- تطور قيمة الصادرات المصرية من التمور: بدراسة قيمة الصادرات المصرية من نخيل خلال نفس الفترة، اتضح من الجدول رقم (5) أنها تراوحت بين حد أدنى 3.01 مليون دولار عام 2007، وحد أقصى بلغ حوالي 69.51 مليون دولار في عام 2022، وقد بلغ المتوسط العام 30.37 مليون دولار خلال نفس الفترة. ويتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات المصرية من نخيل البلح خلال تلك الفترة تبين من الجدول رقم (6) بالمعادلة رقم (2) أنها قد تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 3.23 مليون دولار، ومعدل تغيير بلغ حوالي 10.64%، في حين بلغ معامل التحديد (ر²) نحو 0.857 بمعنى أن العوامل التي يعكس تأثيرها عامل الزمن يؤثر بنسبة 85.7%

جدول رقم (5): تطور كمية وقيمة وسعر الصادرات من التمور خلال الفترة (2006 - 2022)

السنوات	كمية الصادرات المصرية (ألف طن)	% الصادرات المصرية من الصادرات العالمية	قيمة الصادرات المصرية (مليون دولار)	سعر التصدير المصري (دولار)
2006	5.09	1.08	3.15	619.45
2007	4.70	0.54	3.01	640.73
2008	9.00	0.95	7.30	811.67
2009	14.66	2.22	17.54	1196.19
2010	19.56	2.93	18.53	947.19
2011	23.79	3.35	28.21	1185.73
2012	11.28	1.47	28.72	2545.29
2013	24.59	2.98	33.40	1358.36
2014	35.95	2.62	36.66	1019.91
2015	25.15	1.97	25.28	1005.11
2016	34.66	2.45	28.44	820.38
2017	9.55	0.70	32.63	3417.07
2018	13.80	0.95	49.73	3602.96
2019	28.24	2.12	43.00	1523.01
2020	31.36	2.08	41.42	1320.76
2021	36.88	1.96	49.76	1349.15
2022	54.17	3.16	69.51	1283.18
المتوسط	22.50	1.74	30.37	1449.77
أقل قيمة	4.70	0.54	3.01	619.45
أكبر قيمة	54.17	3.35	69.51	3602.96

المصدر: جمعت وحسبت من <https://www.fao.org/faostat/ar/#data>

جدول رقم (6): معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور كمية وقيمة وسعر الصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (2006 - 2022)

رقم المعادلة	الظاهرة	النموذج ج	المعادلة	معامل التحديد (R^2)	قيمة (F) المحسوبة	المتوسط	مقدار التغير	معدل التغير %
(1)	كمية الصادرات (ألف طن)	خطي	$\hat{Y} = 4.82 + 1.97 B_x$ (4.21)**	0.542	**17.76	22.50	1.97	8.76
(2)	قيمة الصادرات (مليون دولار)	خطي	$\hat{Y} = 1.26 + 3.23 B_x$ (9.47)**	0.857	**89.64	30.37	3.23	10.64
(3)	سعر التصدير (دولار/طن)	لوغار يتمي	$\text{Log } \hat{Y} = 2.78 + \text{Log } 0.379 B_x$ (7.45)**	0.350	*8.09	1449.77	0.397	0.126

حيث : \hat{Y} تشير إلى القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة خلال الفترة (2006 - 2022) .

B_x = تشير إلى الزمن (1 ، 2 ، 3 ، ... ، 17) . القيمة بين القوسين قيمة (ت) المحسوبة .

** معنوي عند مستوى معنوية 0.01 ، * معنوي عند مستوى 0.05

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات جدول رقم (3) .

3- تطور سعر التصدير المصري من التمور: بدراسة سعر التصدير المصري من نخيل خلال الفترة من (2006-2022)، انضح من الجدول رقم (5) أنها تراوحت بين حد أدنى 619.45 (دولار/طن) عام 2006، وحد أقصى بلغ حوالي 3602.96 (دولار/طن) في عام 2018، وقد بلغ المتوسط العام 1449.77 (دولار/طن) خلال نفس الفترة. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لسعر التصدير المصري من نخيل البلح خلال تلك الفترة تبين من الجدول رقم (6) بالمعادلة رقم (3) أنها قد تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.397 (دولار/طن)، ومعدل تغيير 0.126%، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) نحو 0.350 بمعني أن الزمن يؤثر بنسبة 35.0% .

ثالثاً- تقدير معامل عدم الاستقرار لكل من الصادرات المصرية من التمور:

أ - معامل عدم الاستقرار لكمية الصادرات المصرية من التمور: تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (7) إلى أنه خلال فترة الدراسة (2006-2022)، أخذ معامل عدم الاستقرار في التقلب بين حد أدنى بلغ حوالي 1.74% في سنة 2021، بينما بلغ حده الأقصى حوالي 66.36% عام 2017، وبلغ المتوسط 21.60% مما يدل على عدم الاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (7): تطور معاملات عدم الاستقرار لكمية وقيمة و سعر الصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (2006 - 2022) (%)

السنوات	كمية الصادرات المصرية (ألف طن)	قيمة الصادرات المصرية (مليون دولار)	سعر التصدير المصري (دولار)
2006	24.92	29.95	30.52
2007	46.25	61.07	33.35
2008	15.96	33.43	21.28
2009	15.68	23.53	8.66
2010	33.63	6.29	19.09
2011	43.29	36.49	4.41
2012	39.25	20.16	94.27
2013	19.77	23.08	1.57
2014	59.81	20.71	29.65
2015	2.82	24.77	33.86
2016	31.16	22.80	48.38
2017	66.36	18.57	105.96
2018	54.54	14.83	108.40
2019	12.62	7.61	15.33
2020	8.53	16.79	29.31
2021	1.74	6.13	30.39
2022	41.76	23.59	36.10
المتوسط الهندسي	21.60	19.58	25.14
أقل قيمة	1.74	6.13	1.57
أكبر قيمة	66.36	61.07	108.40

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (5).

ب - معامل عدم الاستقرار قيمة الصادرات المصرية: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) ان متوسط معامل عدم استقرار قيمة الصادرات المصرية من التمور بلغ حوالي 19.58% خلال الفترة (2006-2022)، كما أخذ معامل عدم الاستقرار في التقلب بين حد أدنى بلغ حوالي 6.13% سنة 2021، في حين بلغ حده الأقصى 61.07% في عام 2007 مما يدل على عدم الاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة.

ج - معامل عدم الاستقرار لسعر التصدير المصري: يتضح من الجدول رقم (7) أن متوسط معامل عدم الاستقرار لسعر التصدير المصري بلغ حوالي 25.14% خلال فترة الدراسة، كما أخذ معامل عدم الاستقرار في التقلب بين حد أدنى بلغ حوالي 1.57% في 2013، وحد أقصى بلغ حوالي 108.40% في سنة 2018 مما يدل على عدم الاستقرار النسبي خلال فترة الدراسة.

رابعاً - مؤشرات القوة التصديرية من التمور المصرية: يشير مؤشر قوة التصدير إلى أهمية صادرات الدولة من سلعة ما بالنسبة إلى الإنتاج الاجمالي منها لي كفاءة أداء العملية التصديرية لصادرات مصر من التمور والممثلة في قوة التصدير خلال الفترة من (2006-2022) تبين من الجدول رقم (8) ان متوسط قوة التصدير للتمور خلال تلك الفترة بلغ حوالي 1.23%، وبلغ الحد الأقصى من مؤشر قوة التصدير 2.93% عام 2022، بينما بلغ الحد الأدنى من مؤشر قوة التصدير حوالي 0.36% وذلك عام 2007 مما يدل على وجود قوة تصديرية للتمور المصرية

جدول رقم (8): تطور قوة التصدير المصري من التمور خلال الفترة (2006-2022)

السنوات	الانتاج الكلي من التمور (ألف طن)	كمية الصادرات من التمور (ألف طن)	قوة التصدير (%)
2006	1328.72	5.09	0.38
2007	1313.70	4.70	0.36
2008	1326.13	9.00	0.68
2009	1270.48	14.66	1.15
2010	1352.95	19.56	1.45
2011	1373.57	23.79	1.73
2012	1448.51	11.28	0.78
2013	1328.47	24.59	1.85
2014	1465.03	35.95	2.45
2015	1687.92	25.15	1.49
2016	1549.26	34.66	2.24
2017	1542.11	9.55	0.62
2018	1563.69	13.80	0.88
2019	1644.42	28.24	1.72
2020	1710.60	31.36	1.83
2021	1713.61	36.88	2.15
2022	1847.63	54.17	2.93
المتوسط	1498.05	22.50	1.23
أقل قيمة	1270.48	4.70	0.36
أكبر قيمة	1847.63	54.17	2.93

النسبة المئوية متوسط هندسي.

المصدر: جمعت وحسبت من جدول رقم (1، 5).

خامساً: مؤشرات الميزة النسبية الظاهرية للتمور المصرية:

وبدراسة تطور الميزة النسبية للتمور في مصر خلال تلك الفترة من (2006-2022) تبين من الجدول رقم (9) انها تراوحت بين حد ادنى بلغ حوالى 2.07 عام 2007، في حين بلغ الحد الأقصى 16.90 في عام 2019، وبلغ المتوسط العام للميزة النسبية خلال تلك الفترة حوالى 10.02، ويتضح مما سبق ان هناك ميزة نسبية ظاهرية من التمور خلال تلك الفترة.

جدول رقم (9): مؤشر الميزة النسبية الظاهرية من التمور خلال الفترة (2006-2022)

السنوات	قيمة صادرات مصر من التمور (مليون دولار)	قيمة صادرات العالم من التمور (مليون دولار)	قيمة صادرات مصر الزراعية (مليون دولار)	قيمة صادرات العالم الزراعية (مليون دولار)	الميزة النسبية
2006	3.15	435.90	1793.15	721260.30	2.91
2007	3.01	623.00	2036.98	873337.91	2.07
2008	7.30	692.29	3694.34	1063036.82	3.03
2009	17.54	607.65	4750.29	950224.22	5.77
2010	18.53	777.42	3807.28	1080036.55	6.76
2011	28.21	904.27	4475.25	1313940.19	9.16
2012	28.72	877.44	5353.20	1547843.84	9.46
2013	33.40	995.06	4516.75	1729702.00	12.85
2014	36.66	1441.14	3718.28	1932378.00	13.22
2015	25.28	1271.02	3781.22	1796079.00	9.45
2016	28.44	1454.57	3675.82	1901709.00	10.11
2017	32.63	1662.10	3887.53	2013775.00	10.17
2018	49.73	1906.68	4192.94	2180046.00	13.56
2019	43.00	2005.60	2951.31	2326778.00	16.90
2020	41.42	2030.38	3223.37	2448857.00	15.50
2021	49.76	2328.92	3910.03	2570935.00	14.05
2022	69.51	2158.78	5669.00	2705341.00	15.37
متوسط	30.37	1304.25	3849.22	1653121.18	10.02
أقل قيمة	3.01	435.90	1793.15	721260.30	2.07
أكبر قيمة	69.51	2328.92	5669.00	2570935.00	16.90

المصدر: جمعت وحسبت من:

● الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، نشرات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة .

● موقع <http://www.fao.org>

<https://www.trademap.org>

سادساً- النصيب السوقي لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير التمور

يعد مؤشر النصيب السوقي أحد مؤشرات التنافسية، وهو يعبر عن النسبة بين كمية صادرات الدولة من السلعة إلى سوق ما وإجمالي كمية واردات هذا السوق من هذه السلعة، وارتفاع قيمة مؤشرالنصيب السوقي للدولة في سوق ما يدل على تحقيق قدرة تنافسية عالية.:

بدراسة تطور النصيب السوقي لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير التمور بالسوق العالمي خلال الفترة من (2018-2022) باستعراض بيانات الجدول رقم (10) يتضح أن العراق جاءت في المركز الأول كأكبرالدول المصدرة للتمور في العالم حيث تستحوذ علي 16.39% من السوق العالمي كمتوسط للفترة (2018 - 2022)، وجاءت كل من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والجزائر، وتونس، وباكستان المراكز من الثاني الي السادس بمتوسط أنصبة سوقية بلغت حوالي 15.32%، 15%، 9.07%، 7.61%، 7.36% علي الترتيب خلال الفترة (2018 - 2022)، وجاءت مصر في المركز الحادي عشر بمتوسط نصيب سوقي بلغ حوالي0.82% خلال نفس الفترة.

سابعاً: التوزيع الجغرافي الراهن للصادرات المصرية من التمور إلى أهم الدول

باستعراض بيانات الجدول رقم (11) والذي يبين التوزيع والتركز الجغرافي للصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (2018-2022) يتبين أن معامل جيني هيرشمان للتركز الجغرافي لكمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور بلغ حوالى 52.62%، 54.35% على الترتيب الأمر الذى يدل على أنها اتسمت بالتركز خلال فترة الدراسة، حيث تستحوذ الدول العربية علي نحو 41.26%، 39.37% من متوسط كمية وقيمة صادرات التمور المصرية خلال الفترة (2018 - 2022) علي الترتيب، وكانت المغرب أكثر الدول استيراداً للتمور المصرية حيث تسحوذ علي نحو 39.25%، 37.61% من متوسط كمية وقيمة صادرات التمور المصرية خلال نفس الفترة، ويتحوذ سوق الدول الآسيوية علي نحو 46.1%، 49.55% من متوسط كمية وقيمة صادرات التمور المصرية خلال فترة الدراسة، وجاءت دولة اندونيسيا كأهم الدول المستوردة في السوق الآسيوي بنسبة بلغت نحو 34.44%، 38.77% من متوسط كمية وقيمة صادرات مصر من التمور، تليها كل من ماليزيا وتايلاند وبنجلاديش، مما سبق يتضح أن المغرب واندونيسيا يستحوذان علي نحو 73.69%،

جدول رقم (10): النصيب السوقي لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير التمور لل سوق العالمي خلال الفترة (2018 - 2022) الكمية (طن)

الترتيب	المتوسط		2022		2021		2020		2019		2018	
	%	الكمية المصدرة	%	الكمية المصدرة	%	الكمية المصدرة	%	الكمية المصدرة	%	الكمية المصدرة	%	الكمية المصدرة
1	16,39	251144	16,82	270008	17,16	214078	17,82	202823	17,10	222278	18,48	222188
2	16,22	244977	16,48	221121	17,40	218241	16,78	214221	17,70	182211	17,28	191941
3	16,00	234880	16,81	268221	16,29	221421	17,08	240282	16,87	212821	16,11	200887
4	9,07	142022	10,85	168828	9,21	170400	9,26	178827	8,99	170887	7,48	91829
5	7,11	114228	7,49	120207	7,48	118289	7,20	109227	8,80	112887	8,71	124019
6	7,02	118219	7,18	109088	7,22	112244	7,76	116274	7,11	98200	9,88	132882
7	4,41	69414	4,82	78828	4,27	114224	4,92	88828	4,18	88228	4,22	61847
8	1,02	12128	1,91	18788	1,16	21179	1,26	18224	1,10	14787	1,70	10012
9	1,02	11029	1,86	2744	1,81	14887	1,29	2024	1,22	21711	1,81	12009
10	0,98	14828	1,28	11851	1,29	17023	1,21	18224	1,22	17823	1,28	12818
11	0,82	12822	0,98	11000	0,22	11288	0,28	4712	1,00	12827	0,21	12422
12	0,80	12422	0,82	4288	0,48	17888	0,78	11288	0,77	10288	0,28	12881
13	0,77	11881	0,88	14720	1,02	18224	0,82	1224	0,24	8824	0,20	8728
14	0,27	10224	0,26	12288	0,28	12407	0,26	11240	0,20	8081	0,29	2447
15	0,24	2408	0,28	7888	0,27	8228	0,28	8721	0,24	8728	0,26	2447
	100,00	1522222	100,00	1740144	100,00	1824478	100,00	1445887	100,00	1240701	100,00	1424088

المصدر: جمع وتحديث من: <http://www.fao.org>

جدول رقم (11): التوزيع الجغرافي الراهن للصادرات المصرية من التمور إلى أهم الدول المستوردة خلال متوسط الفترة (2018-2022)

بلدان الاستيراد	الكمية، ألف طن	%	القيمة مليون دولار	%	السعر دولار
سوق الدول العربية					
المغرب	12908.71	39.25	19061.20	37.61	1477
الإمارات	310.38	0.94	425.20	0.84	1370
الأردن	127.35	0.39	154.75	0.31	1215
لبنان	112.21	0.34	156.40	0.31	1394
فلسطين	43.15	0.13	33.00	0.07	765
المملكة العربية السعودية	27.01	0.08	32.60	0.06	1207
سوريا	19.81	0.06	59.00	0.12	2979
البحرين	9.44	0.03	13.40	0.03	1419
الكويت	8.59	0.03	7.75	0.02	902
سلطنة عمان	4.51	0.01	10.00	0.02	2219
إجمالي سوق الدول العربية	13571.15	41.26	19953.30	39.37	1470
سوق الدول الأوروبية					
ألمانيا	294.56	0.90	499.00	0.98	1694
المملكة المتحدة	106.62	0.32	140.20	0.28	1315
إيطاليا	98.22	0.30	142.40	0.28	1450
هولندا	87.33	0.27	110.20	0.22	1262
ليتوانيا	58.44	0.18	76.67	0.15	1312
قبرص	58.39	0.18	93.20	0.18	1596
سلوفينيا	84.51	0.26	119.00	0.23	1408
فرنسا	56.86	0.17	74.00	0.15	1301
بلجيكا	54.35	0.17	76.60	0.15	1409
كندا	41.49	0.13	58.60	0.12	1412
أوكرانيا	23.37	0.07	24.50	0.05	1048
التشيك	18.46	0.06	24.50	0.05	1328
السويد	16.39	0.05	23.67	0.05	1444
اليونان	8.20	0.02	12.00	0.02	1463
المجر	7.86	0.02	17.50	0.03	2226
إجمالي سوق الدول الأوروبية	1015.04	3.09	1492.03	2.94	1470
سوق الدول الآسيوية					
اندونيسيا	11327.82	34.44	19648.00	38.77	1734
ماليزيا	1887.68	5.74	2592.20	5.11	1373
تايلاند	561.71	1.71	799.00	1.58	1422
بنجلاديش	559.69	1.70	1033.20	2.04	1846
فيتنام	257.92	0.78	387.40	0.76	1502
كمبوديا	170.08	0.52	299.60	0.59	1762
الهند	135.56	0.41	120.80	0.24	891
سنغافورة	131.06	0.40	197.40	0.39	1506
سريلانكا	58.12	0.18	81.50	0.16	1402
بروناي	35.45	0.11	47.33	0.09	1335
جزر المالديف	21.82	0.07	29.60	0.06	1357
الصين	8.29	0.03	18.00	0.04	2171
هونج كونج	5.79	0.02	9.67	0.02	1671
إجمالي سوق الدول الآسيوية	15160.98	46.10	25263.70	49.85	1666

جدول رقم (11): التوزيع الجغرافي الراهن للصادرات المصرية من التمور إلى أهم الدول المستوردة خلال متوسط الفترة (2018-2022)

بلدان الاستيراد	الكمية، ألف طن	%	القيمة مليون دولار	%	السعر دولار
سوق الدول الإفريقية					
كينيا	88.13	0.27	65.60	0.13	744
جنوب أفريقيا	78.11	0.24	121.25	0.24	1552
الصومال	75.79	0.23	81.75	0.16	1079
موزمبيق	55.63	0.17	73.80	0.15	1327
جمهورية تنزانيا المتحدة	25.78	0.08	40.00	0.08	1552
نيجيريا	15.68	0.05	38.00	0.07	2423
السنغال	14.68	0.04	14.60	0.03	994
موريتانيا	11.49	0.03	16.50	0.03	1437
مدغشقر	9.21	0.03	12.00	0.02	1303
موريشيوس	8.25	0.03	16.75	0.03	2030
الكاميرون	6.24	0.02	9.67	0.02	1550
إجمالي سوق الدول الإفريقية	389.00	1.18	489.92	0.97	1259
أسواق أخرى	2753.82	8.37	3485.05	6.88	1266
إجمالي	32890.00	100.00	50684.00	100.00	1541
التركز الجغرافي	52.62%		54.35%		

أخرى (تركيا - الأرجنتين - البرازيل - روسيا - اليابان - الولايات المتحدة الأمريكية - جورجيا - استراليا)

المصدر: <https://www.fao.org>

76.38% من متوسط كمية وقيمة صادرات التمور المصرية خلال فترة الدراسة. وهذا التركيز يعد مؤشر على زيادة احتمال تعرض الصادرات المصرية من التمور لمخاطر الأسواق العالمية، الأمر الذي ينعكس جلياً في تذبذب وعدم استقرار الصادرات المصرية من التمور خلال فترة الدراسة.

مناقشة النتائج مع الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (الشتلة، صديق 2016) من حيث تمتع مصر بميزة نسبية ظاهرية لصادرات التمور حيث زادت عن الواحد الصحيح وهذا يعنى أن مصر تتمتع بميزة نسبية ظاهرة في تصدير التمور خلال فترة الدراسة وبدراسة تطور الميزة النسبية الظاهرة لصادرات التمور المصرية اتضح تزايد تلك الميزة بمقدار زيادة سنوي معنوي احصائيا عند مستوى المعنوية 5% بلغ مقدارها نحو 0.455%

اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة (أبوشامة 2018): من حيث جدوى زراعة النخيل اقتصاديا وأنه يجب دخول مزارع جديدة للنخيل في العملية الإنتاجية لكبر أعمار المزارع المنتجة للتمور، التوسع في ميكنة خدمة وزراعة وحصاد النخيل لتقليل الفاقد ونشر وتعميم الزراعة الآلية، العمل علي نشر الأصناف المتفوقة إنتاجيا والتوسع في زراعتها بهدف زيادة الإنتاج في وحدة المساحة، توفير مستلزمات الإنتاج بالأسعار وفي الأوقات المناسبة، واتفقت الدراسة الحالية أيضا مع دراسة (عفيفي 2018): حيث تهدف الدراسة إلى: التعرف علي الأهمية النسبية لمتوسط المساحة المزروعة وعدد الإناث المثمرة وإنتاج وإنتاجية أصناف التمور المختلفة داخل وخارج الوادي ودراسة تطور المتاح للاستهلاك والفاقد والمتبقي لغذاء الإنسان والغذاء الصافي ومتوسط النصيب السنوي من التمور وتقدير دالة الطلب الفردي علي التمور في مصر خلال فترة الدراسة. وأظهرت النتائج: ضرورة الاهتمام بجودة الإنتاج المحلي من التمور وحل المشكلات الإنتاجية، زراعة احلال أصناف جديدة محل الأصناف القديمة، زيادة فاعلية جهاز الإرشاد

الزراعي في الاهتمام بعمليات الخدمة، العمل علي حل المشكلات المتعلقة بتسويق التمور، استخدام تكنولوجيا الصناعات الغذائية في تصنيع التمور والمنتجات الغذائية التي تستخدم التمور ومنتجاتها في إنتاجها واتفقت الدراسة الحالية ايضا مع دراسة (مشيرة البطران ٢٠٢٠):

حيث تهدف الدراسة إلى: تناول الوضع الراهن للإنتاج، وتناول بعض المقاييس المالية للإنتاج والتصنيع، وتناول قياس الكفاءة الإقتصادية للإنتاج والتصنيع.

وأظهرت النتائج: تزايد معدل التغير للمساحة المزروعة بالنخيل، وعدد النخيل المثمر، وإنتاجية النخلة، والإنتاج لإجمالي الجمهورية بحوالي ٣.٠٪، ١.٩٪، ٠.٥٪، ٢.٤٪ على الترتيب، إنخفاض معدل التغير للإنتاج لبعض المحافظات الهامة المنتجة والتي تمثلت في اسوان، والشرقية بحوالي ١٦.١٪، ٠.٣٪، ٣.٨٪ على الترتيب، مما قد يشير إلى إنخفاض الإهتمام بالنخيل في بعض المحافظات سواء داخل الوادي الجديد أو خارج الوادي، تشير المقاييس المالية المرتفعة لإنتاج التمور إلى جدوى زراعة النخيل، تشير المقاييس المالية المرتفعة لتصنيع وتعبئة التمور إلى جدوى تصنيع وتعبئة مع الحساسية المرتفعة لإنخفاض الإيرادات وارتفاع التكاليف.

الخلاصة

تتميز مصر بمناخ مناسب لزراعة العديد من أصناف النخيل سواء الرطب أو نصف الرطب أو الجاف والتي تلائم الانواع المختلفة من المستهلكين. هذا وتبلغ مساحة نخيل البلح في مصر حوالي 177.1 ألف فدان عام 2022 تمثل نحو 10.16% من إجمالي مساحة اشجار الفاكهة في مصر والبالغة حوالي 1742.63 ألف فدان، ويبلغ الانتاج الكلي من التمور المصرية حوالي 1.85 مليون طن يمثل نحو 14.24% من اجمالي الانتاج الكلي لمحاصيل الفاكهة والبالغ حوالي 12.99 مليون طن في نفس العام ويعتمد انتاج التمور على تعداد الاناث المثمرة لنخيل البلح والبالغ حوالي 1.57 مليون نخله عام 2022.

ولقد تمثلت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من زيادة المساحة المزروعة بنخيل البلح من 85.19 ألف فدان عام 2006 إلى 177.1 ألف فدان عام 2022، وما يترتب على ذلك من زياده في الانتاج الكلي من حوالي 1.33 مليون طن عام 2006 الى حوالي 1.85 مليون طن عام 2022 مما جعل مصر تصل إلى المرتبة الأولى عالمياً من حيث إنتاج النخيل، والذي يمثل نحو 18.9% من إجمالي الناتج العالمي للتمور والبالغ 9.8 مليون طن عام 2022، وعلى الرغم من وجود الفائض في الميزان التجاري للتمور المصرية إلا ان حجم الصادرات الكلية للتمور المصرية قد تراجع في الآونة الاخيرة بشكل ملحوظ، حيث احتلت مصر المرتبة الحادية عشر من الصادرات العالمية للتمور خلال الفترة (2018-2022).

استهدف البحث دراسة كل من: الوضع الراهن لإنتاج التمور في مصر خلال الفترة (2006 - 2022). وتقدير معاملات عدم الاستقرار لكل من الانتاج والصادرات من التمور المصرية خلال الفترة (2006 - 2022). وتقدير أهم مؤشرات التجارة الخارجية للتمور المصرية خلال الفترة (2018-2022). ودراسة النصيب السوقي لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير التمور للسوق العالمي خلال الفترة (2018 - 2022). ودراسة التوزيع الجغرافي للصادرات المصرية من التمور خلال الفترة (2018-2022).

كما اعتمدت الدراسة بصفة أساسية على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها الجهات الحكومية مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وكذلك الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، وبيانات البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، بالإضافة إلى البحوث والدراسات والدوريات والرسائل العلمية المرتبطة بموضوع البحث.

وبدراسة الوضع الراهن لإنتاج التمور في مصر خلال الفترة من (2006-2022)، اتضح أن المساحة المزروعة حوالي 31.95 بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ مقدار التغيير 4.21 ألف فدان ومعدل تغيير 3.81%، وبقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لأعداد النخيل المثمر في مصر خلال تلك الفترة تبين أنها قد تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بمقدار حوالي 228 ألف نخلة، ومعدل تغيير 1.72%، وبدراسة متوسط الإنتاجية (كجم/نخلة) تبين أنه يوجد زيادة معنوية إحصائية سنوية في الإنتاجية تقدر 0.461 كجم/نخلة، ومعدل تغيير 0.41%، وبدراسة تطور الإنتاج الكلي من نخيل البلح تبين أنه توجد زيادة معنوية إحصائية في الإنتاج الكلي حوالي 31.95 ألف طن، ومعدل التغيير بلغ حوالي 2.13%.

وبدراسة تطور كمية وقيمة وسعر الصادرات العالمية من التمور خلال الفترة من (2006-2022)، اتضح أن كمية الصادرات العالمية من التمور قد تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 57.01 (ألف طن)، في حين تزايدت قيمة الصادرات العالمية من التمور بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 120.01 مليون دولار، وبذلك ارتفع سعر التصدير العالمي من التمور خلال نفس الفترة، بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ مقدار التغيير 31.65 (دولار/طن).

وبدراسة تطور كمية وقيمة وسعر الصادرات المصرية من التمور تبين أن كمية الصادرات المصرية من التمور قد تزايدت بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.97 (ألف طن)، في حين ارتفعت قيمة الصادرات المصرية من التمور خلال نفس الفترة بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 3.23 مليون دولار، وذلك نتيجة لارتفاع سعر التصدير المصري من التمور خلال الفترة بمعدل سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.397 (دولار/طن).

وبدراسة كفاءة أداء العملية التصديرية لصادرات مصر من التمور والممثلة في قوة التصدير خلال الفترة من (2006-2022) تبين أن متوسط قوة التصدير للتمور خلال تلك الفترة بلغ حوالي 1.23%، مما يدل على وجود قوة تصديرية للتمور المصرية.

وبدراسة تطور الميزة النسبية للتمور في مصر خلال نفس الفترة تبين أنها تراوحت بين حد أدنى بلغ حوالي 2.07 عام 2007، في حين بلغ الحد الأقصى 16.90 في عام 2019، وبلغ المتوسط العام للميزة النسبية خلال تلك الفترة حوالي 10.02، ويتضح مما سبق أن هناك ميزة نسبية ظاهرية من التمور خلال تلك الفترة. وبدراسة النصيب السوقي لمصر وأهم الدول المنافسة لها في تصدير التمور بالسوق العالمي تبين أن مصر تحتل المرتبة الحادية عشر في النصيب السوقي العالمي كمتوسط للفترة (2018-2022) حيث بلغ متوسط النصيب السوقي لمصر بلغ حوالي 12823 طن يمثل 0.82% من السوق العالمي للتمور.

وبدراسة التوزيع الجغرافي للتمور للصادرات المصرية من التمور إلى أهم الدول المستوردة لكل من كمية وقيمة الصادرات المصرية من التمور فقد بلغ معامل التركيز الجغرافي حوالي 52.62%، و54.35% لكل منهما على الترتيب خلال الفترة (2018 - 2022)، لذلك فإن معامل التركيز يعد مرتفعاً لأنه أكبر من 40% وهو ما يعني أن

حدوث أي تقلبات سعرية شديدة في قيمة وكمية التمور، يترتب عليه آثار سلبية على اقتصاديات التجارة الخارجية لمصر.

التوصيات

1. ضرورة العمل على فتح أسواق جديدة للتمور المصرية.
2. الاهتمام بزراعة الأصناف عالية الجودة التي تلقى قبولا في الأسواق الخارجية.
3. توفير معدات التصنيع اللازمة بأسعار مناسبة للتشجيع على جذب المستثمرين
4. التصدير في الميعاد المناسب للسوق العالمي وفقا لمواسم الانتاج والتصدير وذلك لتحقيق القدرة العالية على المنافسة ومن ثم اختراق أسواق جديدة.
5. الاهتمام بالسوق الخارجي من حيث الاحتياجات والمواصفات القياسية للجودة ومواعيد تصدير التمور وخاصة في وجود منافسة من بعض الدول العراق، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة.

المراجع

- البطران، مشيرة محمد عبد المجيد (2020)، دراسة إقتصادية لكفاءة إنتاج وتصنيع التمور في جمهورية مصر العربية (دراسة حالة في الوادي الجديد، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي - المجلد الثلاثون - العدد الأول).
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية، نشرات التجارة الخارجية، أعداد متفرقة.
- الشتلة، هاني سعيد عبد الرحمن، عبد الله، وطارق علي أحمد، الشعراوي، رمضان عبد الله طه (2016)، التقدير الاقتصادي لدوال التكاليف في المدى الطويل واقتصاديات السعة لنخيل البلح في واحة سيوة، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، المجلد رقم (47)، العدد رقم (3).
- الشعراوي، رمضان عبد الله طه إبراهيم، السنتريسى، محمد عبد الصادق، رجب، مسعد السيد، الشتلة، هاني سعيد عبد الرحمن، (2019) تقييم وحدات تجفيف وتعبئة التمور بواحة سيوة، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر مجلد (27)، عدد (3)، 1647-1673.
- الملاح، جلال عبد الفتاح (1982)، عدم الثبات والتركز السلعي للصادرات الزراعية المصرية، المؤتمر الدولي السابع للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية، (27مارس - 1 أبريل)، 1982.
- بهلول، أسماء محمد الطوخي، يونس، إيمان رمضان محمد (2022)، التقدير الاقتصادي لدوال التكاليف في المدى الطويل واقتصاديات السعة لنخيل البلح بمحافظة الجيزة، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي - (مجلد 43 العدد 1)
- عبد الحفيظ، ماهر محمد (2014)، رسالة دكتوراه، دراسة اقتصادية للنهوض بإنتاج وتسويق التمور بمحافظة الوادي الجديد
- بهجت، حنان محمد محمود، القدرة التنافسية والكفاءة التصديرية للتمور المصرية في الأسواق العالمية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثلاثون، العدد الأول.
- عبد الصادق، أحمد حسن أبوشامة (2018)، دراسة اقتصادية لإنتاج التمور بمحافظة الوادي الجديد، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي - المجلد الثامن والعشرون - العدد الثاني
- عفيفي، محمد فتحي محمود (2018)، اقتصاديات إنتاج واستهلاك التمور في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي - المجلد الثامن والعشرون - العدد الثاني - يونيو (ب).
- قاعدة البيانات الإحصائية على موقع منظمة التجارة العالمية WTO

محمد، عبد الوكيل إبراهيم (1997) الجوانب الاقتصادية للنهوض بإنتاج وتسويق البلح في محافظتي أسوان والوادي الجديد، التقرير قبل النهائي. المجالس الإقليمية للبحوث والإرشاد (دعم من الجانب الفرنسي). برنامج نقل التكنولوجيا لإقليم مصر الوسطى والعليا .

محمد، كامل صلاح الدين، زكي، عصام محمد (2017) ، دراسة اقتصادية لمحصول نخيل البلح بمحافظة الشرقية،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي - المجلد السابع والعشرون - العدد الثاني - يونيو .

منظمة الأغذية والزراعة (F.A.O)، شبكة الانترنت.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية ، أعداد متفرقة

AN ENVIRONMENTAL ANALYTICAL STUDY OF THE ECONOMICS AND DETERMINANTS OF DATE PRODUCTION AND EXPORT IN EGYPT

Hossam E. M. D. Ibrahim⁽¹⁾; Siham A. A. Hashem⁽¹⁾; Mohamed A. Nasser⁽²⁾

1) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University

2) Faculty of Agriculture, Ain Shams University.

ABSTRACT

Foreign trade is one of the most important sources of financing, and therefore export is a tool to motivate countries to work. It represents salvation towards the economic advancement of countries such as Egypt, and it sees the growth of specialized sources, one of the most important of which is what the state cares about in light of the current international circumstances and its encouragement, which distinguishes it from its competitors, the late appearance of agricultural goods and their efficiency. And its competitive ability. Dates are considered an export commodity with a great future for most countries of the world due to their nutritional importance, in addition to the role of the date palm in preserving the environment and resisting desertification, which made the state interested in establishing the largest date farm in the world in the New Valley Governorate with varieties required in foreign markets, which achieves an economic return. Senior (Hanan Bahjat) 2020, and then the research targeted the economic analysis and production and export determinants of dates in Egypt, and the efficiency of the performance of the export process of Egypt's exports of dates, represented by the export strength, was estimated during the period from (2006-2022) It was also shown that there was an apparent comparative advantage for date exports during that period. By studying the market share of Egypt and its most important competing countries in exporting dates in the global market, which are Iraq, the Kingdom of Saudi Arabia, and the Emirates, it was found that Egypt ranks eleventh in the global market share as an average for the period (2018-2022), and by studying the geographical distribution of Egyptian exports of dates to the most important Countries importing both the quantity and value of Egyptian exports of dates during the period (2018-2022), It was found that the concentration factor is high, which means that the occurrence of any severe price fluctuations in the value and

quantity of dates will have negative effects. Therefore, the study recommended the necessity of working to open new markets for Egyptian dates, and paying attention to cultivating high-quality varieties that are accepted in foreign markets.

Keywords: Instability Factor - Apparent Comparative Advantage - Export Power - Market Share - Geographical Concentration Factor